

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كخيار استراتيجي لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-
دراسة حالة ولاية قالمة خلال الفترة (2011-2020)-

**National Agency for Investment Development as a strategic option to
support and promote small and medium enterprises -Case study of
Guelma city during the period (2011-2020)-**

سفيان عمري*، جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، amrani.sofiane@univ-alger3.dz

مصطفى طيب، جامعة ورقلة (الجزائر)، tebib.mostapha@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 2022/05/19

تاريخ القبول: 2022/08/19

تاريخ النشر: 2022/09/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة خلال الفترة (2011-2020)، وذلك اعتمادا على المنهج الوصفي من خلال التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانة الاستثمار في تعزيز دورها التنموي، كما تمّ الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل البيانات والإحصائيات المرتبطة بالمشاريع الممولة من طرف الوكالة. وتوصلت الدراسة إلى أنّ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سعت منذ إنشائها سنة 2011 إلى مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالمة؛ من خلال مختلف الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية، إلّا أنّها سجّلت نقائص ولم ترق إلى المأمول بسبب العوائق التي حالت دون الوصول إلى تجسيد أهدافها المنوطة بها.

كلمات مفتاحية: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الامتيازات الجبائية، الامتيازات شبه الجبائية، ولاية قالمة.

تصنيفات JEL : E02, J21, M13, Y10

* المؤلف المرسل.

Abstract:

The objective of this study is to show the contribution of the National Agency for Investment Development in the support and promotion of small and medium-sized enterprises in Guelma city during the period (2011-2020).

The study concluded that, since its creation in 2011, the National Agency for Investment Development has sought to accompany and support small and medium-sized enterprises in Guelma city; Through various fiscal and semi-fiscal privileges, However, it has registered shortcomings and failed to live up to expectations due to the obstacles that have prevented it from achieving the objectives entrusted to it.

Keywords: National Agency for Investment Development; small and medium enterprises; fiscal advantages; semi-fiscal advantages, Guelma city.

Jel Classification Codes: E02, J21, M13, Y10

1. مقدمة:

في ظل التغيرات في أسعار النفط والأزمات الاقتصادية، تظهر العديد من التحديات التي تواجه الدول، من بينها الجزائر التي قامت بانتهاج إستراتيجية قصد بلوغ أهداف التنمية محليا ووطنيا، من خلال خلق مناصب شغل، زيادة الإنتاج والمساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي، وكذلك البحث عن بديل يدعم الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات ويسهم في تحقيق التنمية، وهو ما يتجلى في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد أضحت تلقى اهتماما بالغاً لدى الدول والمنظمات الدولية، فضلا عن اهتمام الاقتصاديين بها، ولعل السبب في ذلك راجع إلى الدور الهام الذي يؤديه هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

إنّ هذا الأمر جعل الجزائر تفكر بجدية في ترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات، وقد تجسّد ذلك من خلال المجهودات المبذولة لتنويع اقتصادها، خاصة من خلال التعديلات التي مسّت القوانين التي لها صلة بالاستثمار، إذ تضمّنت تسهيلات جبائية وجمركية وعقارية للمستثمرين، فضلا عن التسهيلات

والإعفاءات الجبائية التي تضمنها كل من التشريع الضريبي والقانون الجمركي وبعض قوانين المالية التي صدرت مؤخرا.

وعلى هذا الأساس؛ استحدثت الجزائر آليات لدعم ومرافقة المشاريع الاستثمارية من شأنها دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التوازن للاقتصاد الوطني، ومن بين هذه الآليات؛ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، من خلال تقديم الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية للمستثمرين، بالإضافة إلى تقديم المرافقة والتكوين.

من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو الآتي:

ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قلمة؟

وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أنّ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تساهم في إنشاء وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قلمة، من خلال مختلف الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية الممنوحة في إطار قوانين الاستثمار.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف كما يلي:

- تسليط الضوء على موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي؛
- إبراز دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كهيئة داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- استعراض أهم الانجازات المحققة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قلمة خلال الفترة (2011-2020)؛

وللإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة، تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال استعراض المفاهيم النظرية الأساسية للدراسة، بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي التحليلي من خلال عرض مجموعة من الأرقام والإحصائيات الخاصة بكل ما يرتبط بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قلمة، وتحليلها واستخلاص النتائج بما يخدم أهداف الدراسة. كما تمّ إعداد الدراسة وفقا للنحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي؛

المبحث الثاني: تقديم عام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية قالة؛

المبحث الثالث: إسهامات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قالة خلال الفترة (2011-2020).

2. الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي

1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر تحديد مفهوم دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم العوامل الرئيسية لوضع السياسات والتشريعات اللازمة لتطويرها وتنميتها. ورغم الأهمية الكبيرة التي يكتسبها موضوع تعريف هذا النوع من المؤسسات إلى أنه لا يزال محل اختلاف وجدل بين الكثير من الكتاب والباحثين. (العطية، 2004، صفحة 15)

ولا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أنّ كلمة صغيرة ومتوسطة لها مفاهيم نسبية تختلف من قطاع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ممّا أدّى إلى انفراد كل دولة بتعريف خاص بها. (خوني و حساني، 2008، صفحة 17)

ويرجع هذا الاختلاف في التعريف إلى أمرين أساسيين هما: (أحمد ميلي، 2020، صفحة 42)

- الاختلاف الكبير في الاقتصاديات التي تضم هذه المؤسسات من حيث التخصص ودرجة النمو وكيفية التنظيم؛

- الاختلاف والتنوع الكبير في اعتماد المعايير والمؤشرات التي تمكن من التمييز بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى.

ولقد ورد عن المشرع الجزائري تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو الآتي: (الجريدة

الرسمية، 2001، الصفحات 5-6)

- "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج للسلع و/أو الخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها وحصيلتها السنوية على التوالي 2 مليار

دينار و 500 مليون دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية، حيث يجب أن يمتلك رأسمالها بمقدار 25%
فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى".

- "تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص، ويمتّون رقم أعمالها ما بين
200 مليون و 2 مليار دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار."

- "تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها
السنوي 200 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار."

- "تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون
دينار، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 مليون دينار".

ولمزيد من التوضيح نعرض الجدول الموالي:

الجدول 1: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

طبيعة المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دينار)	الحصيلة السنوية
مصغرة	1 - 9	أقل من 20	أكبر من 10
صغيرة	10 - 49	أقل من 200	أقل من 100
متوسطة	50 - 250	(200 - 2000)	(100 - 500)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعطيات الواردة أعلاه.

2.2 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص والمزايا، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

(عبد الصمد و شوشان، 2020، صفحة 57)

- الجمع بين الإدارة والملكية: حيث أن صاحب المشروع غالبا ما يكون هو مدير المشروع، ومن ثم
يتمتع بالاستقلال في الإدارة؛

- **صغر حجم رأس المال:** نظر لصغر حجم المشروع مقارنة بالمشاريع الكبيرة، ولأنه لا يحتاج إلى مساحة كبيرة لأداء نشاطه، ولانخفاض احتياجاته من البنية الأساسية، والاعتماد على تكنولوجيا بسيطة عند بدايته؛
- **تقديم السلع والخدمات:** التي تتناسب ومتطلبات السوق المحلي والمستهلك المحلي مباشرة، مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج؛
- **ارتفاع قدراتها على الابتكار:** وذلك لارتفاع قدرات أصحابها على الابتكار الذاتي في مشاريعهم؛
- **الإيمان في التخصص:** والذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة ومن جهة أخرى رفع مستوى المهارات للعمالة المستخدمة؛
- **نظام معلوماتي غير معقد:** مما يتأقلم مع نظام القرار غير المعقد في هذه المؤسسات؛
- **هيكل تنظيمي بسيط:** إذ يعتمد على نطاق إشراف محدود، حتى أن وظيفة واحدة يمكن أن تقوم مقام عدة وظائف.

3.2. الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- إنّ صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعل منها محركاً رئيسياً للتنمية، ما من شأنه تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عديدة:
- **توفير مناصب الشغل والتقليل من معدلات الفقر:** تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استيعاب نسبة كبيرة من العمالة والتخفيف من حدة البطالة، ويرجع ذلك إلى استخدامها لتقنيات مكثفة لعنصر العمل محل رأس المال عالي التكلفة، إضافة إلى عدم تطلبها لعمالة مؤهلة ومدرّبة. (أبو سيد أحمد، 2005، صفحة 74)

- **جذب المدخرات المحلية واستغلالها:** تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستقطاب الأموال والمدخرات الصغيرة المحلية وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى. (جواد، 2006، صفحة 93)

كما تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل وتترك عاطلة، فمن المعروف أن طلب هذه المؤسسات على رأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى الأفراد والعائلات قد تصبح كافية لإقامة مشروع من هذه المشروعات المفيدة بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة. (شوطي، 2008، الصفحات 15-16)

- **توطين السكان والتقليل من حركة الهجرة:** إن ظروف المعيشة الصعبة خاصة في الدول النامية جعلت سكان الريف يهاجرون إلى المدن للتقرب من المرافق العامة الضرورية للحياة وفرص العمل. وقد أسفر النزوح الريفي عن العديد من المظاهر السلبية منها الضغط على خدمات المرافق العامة، الأمر الذي جعل العديد من الدول تتبنى سياسات ترمي إلى تثبيت السكان بتدعيم النشاطات الاقتصادية لاسيما قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (عناني، 2014، صفحة 96)

- **تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة:** وتتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبرى من خلال التعاقد، إذ تلجأ هذه الأخيرة إلى هذا النوع من التكامل نظرا لقدرة المؤسسات الصغيرة على الإنتاج بتكلفة أقل، بالإضافة إلى أنها تلجأ إلى التعاقد مع المؤسسات الكبرى لأجل تقديم خدماتها أو إنتاج مستلزمات مكمل للمنتج الأساسي من أجل ضمان تسويق منتجاتها في ظل ضيق السوق. (علوني، 2010، صفحة 174)

- **تحقيق التوزيع العادل للدخل:** إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المناطق يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد، ويعمل على خلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر على مستوى كامل جهات الدولة، بحيث لا يكون التركيز على المناطق الكبرى وإهمال بقية المناطق الأخرى. (عمر، 2006، صفحة 129)

3. تقديم عام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

1.3 التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية

والاستقلال المالي، أنشئت بموجب المادة 06 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتضمن
صلاحيات الوكالة وتنظيمها وسيرها. (الجريدة الرسمية، 2006، صفحة 14)

شهدت الوكالة التي أنشئت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال
التسعينيات والمكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية
للبلاد، إذ خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار
من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل وترقية واصطحاب
الاستثمار. كما رافق الانتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
تجسيد تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية المتمثلة في (البوابة الجزائرية لإنشاء
المؤسسات، 2022):

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يرأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات و أولويات التطوير؛
 - إنشاء هيكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية، تتمثل هذه
المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار؛
 - إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها؛
 - توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار؛
 - مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار؛
 - تخفيض آجال الرد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة؛
 - إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا؛
 - تبسيط إجراءات الحصول على المزايا وتخفيف ملفات الطلب؛
- 2.3. مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في النقاط التالية (البوابة الجزائرية لإنشاء

المؤسسات، 2022):

- تسجيل الاستثمارات؛

- ترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج؛
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية؛
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع،
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛
- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال؛
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها؛
- تسيير المزايا المتعلقة بحفاظة المشاريع المصرح بها والسابقة لهذا القانون.

3.3 الشباك الوحيد غير المركزي كهيئة محلية تابعة للوكالة:

الشباك الوحيد غير المركزي هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، والذي أنشئ على مستوى الولاية. وهو يشمل إلى جانب إدارات الوكالة؛ ممثلين عن الإدارات التي تتدخل، في وقت أو آخر، في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بما يلي (البوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات، 2022):

- تأسيس و تسجيل الشركات؛
- الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء؛
- المزايا المتعلقة بالاستثمارات.

وعلى هذا النحو، هو مكلف أيضا باستقبال المستثمرين بعد تلقيه تصريحاتهم، إقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا، كذلك التكفل بالملفات ذات الصلة بالإدارات الحكومية والهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد، وإبصارها إلى المصالح المختصة وصياغتها النهائية الجيدة.

وتمثل دور الشباك الوحيد اللامركزي في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مؤسسة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية. لهذا الغرض، ممثلوا الإدارات والهيئات المكونة له مكلفين بإصدار مباشرة على مستوهم، كل الوثائق المطلوبة وتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار، كما يكلفون

زيادة على ذلك، بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يلاقيها المستثمرون.

ومن أجل ضمان فعالية عمل الشباك الوحيد وجعله أداة حقيقية للتبسيط والتسهيل تجاه المستثمرين، تم إدخال تعديلات جديدة، لتمكين تنصيبه كمساحة لإنجاز وتطوير المشاريع الاستثمارية. كما أنّ الخدمات المقدمة من طرف الشباك، لم تعد تقتصر على معلومات بسيطة ولكنها تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة عن طريق التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرار والتوقيع عن الإدارات والهيئات المعنية، الممثلة داخل الشباك.

ويضم الشباك الوحيد اللامركزي ضمن تشكيلته الممثلين المحليين للوكالة نفسها وكذلك ممثلي: المركز الوطني للسجل التجاري؛ مصالح الضرائب؛ مصالح أملاك الدولة؛ مصالح الجمارك؛ مصالح التهيئة العمرانية والبيئة؛ مصالح التشغيل والعمل؛ مأمور المجلس الشعبي البلدي.

4. إسهامات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية قلمة خلال الفترة (2011-2020)

1.4. تقديم موجز عن ولاية قلمة:

ولاية قلمة هي الولاية التي تحمل الترتيب 24 في الجزائر عاصمتها مدينة قلمة، تقع شمال شرق الوطن، وتبعد عن العاصمة (الجزائر) بنحو 537 كم، كما تتربع على مساحة قدرها 3686.84 كلم²، وترتفع عن سطح البحر بحوالي 279 م، وتبعد عنه بنحو 60 كم. ويقدر العدد الإجمالي لسكانها بنحو 518224 نسمة حسب إحصائيات سنة 2014، إذ يحتل الذكور نسبة 50.29%، والباقي إناث (49.71%)، علماً أنّ حوالي 75% من السكان يتمركزون في المجمعات الرئيسية، كما يقدر متوسط الكثافة السكانية بنحو 141 نسمة/كلم²، فضلاً عن معدل النمو السكاني الذي وصل إلى 1,2% (عمري، 2017، صفحة 245).

تزرخ ولاية قلمة بموارد مختلفة ومتجددة، سواءً من ناحية المساحة التي تمتد عليها أو تنوع تضاريسها، وتتميز كذلك بمناخها وطابعها البيئي المتنوعين من منطقة لأخرى، حيث تتراوح معدلات التساقط ما بين

400 و 500 ملم سنويا جنوبا، وما يقارب 1000 ملم سنويا شمال الولاية، وهو ما ساعد على تنوع نباتات المنطقة، وتشكيل ثروة غابية هامة تساعد على ممارسة الفلاحة والرعي بشكل خاص نظرا لشساعة مساحتها، مما يعطي صورة لآفاق تنمية هذه الموارد ومجالات تعبئتها.

وتشكل الولاية نقطة التقاء الأقطاب الصناعية في الشمال "عنابة وسكيكدة" ومراكز التبادل في الجنوب "أم البواقي وتبسة"، فهي إذن تحتل وضعية وسطا بين الشمال، الهضاب العليا والجنوب؛ إذ يحدها من الشمال عنابة، ومن الشمال الشرقي الطارف، وسكيكدة من الشمال الغربي، ومن الجنوب أم البواقي، ومن الشرق سوق أهراس ومن الغرب قسنطينة. (عمراي، 2017، صفحة 246)

2.4 المزايا الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

في ظل القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ توجد ثلاثة مستويات من المزايا: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2020)

المستوى الأول: مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة

وتنقسم بدورها إلى قسمين وهذا حسب الموقع الجغرافي، وهنا نركز على المشاريع المنجزة في

الشمال كما يلي:

- مرحلة الإنجاز:

-الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا

التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

-الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم

في إطار الاستثمار المعني؛

-الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛

-تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛

-الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء؛

-الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال.

- مرحلة الاستغلال:

لمدة 3 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل ابتداءً من بدء

النشاط وبعد معاناة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛

-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)؛

-تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

المستوى الثاني: مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/ أو التي تخلق فرص عمل

يتعلق الأمر في المقام الأول، بالتحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول

بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية والفلاحية. هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها

في منظومة قانون ترقية الاستثمار، وفي الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع. أما النوع الثاني من المزايا

الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، و المنجزة في المناطق التي

تستدعي التنمية، وتستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر بنحو 5 سنوات على مرحلة

الاستغلال.

المستوى الثالث: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

أولا- مرحلة الإنجاز: كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز

منح إعفاء أو تخفيض -طبقا للتشريع المعمول به- للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح إمكانية تحول مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقد مع المستثمر المستفيد، والمكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

ثانيا- مرحلة الاستغلال:

-تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات؛
-تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

3.4 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قائمة:

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية قائمة من خلال عرض عدد المشاريع حسب السنوات، قطاع النشاط، نوع الاستثمار، رأس المال والطبيعة القانونية.

1.3.4 تطور عدد المشاريع المحلية لولاية قائمة المصريح بها حسب كل سنة للفترة (2011-2020):

يوضح الجدول الموالي تطور المشاريع الاستثمارية المسجلة على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي لولاية قائمة خلال الفترة (2011-2020):

الجدول 2: تطور عدد المشاريع المحلية لولاية قائمة المصريح بها حسب كل سنة للفترة (2011-2020)

سنة النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	عدد العمال	النسبة (%)	التكلفة (مليون دج)	النسبة (%)
2011	20	4	197	2	817	10
2012	68	12	794	8	2 990	3
2013	87	15	1096	11	8 036	8
2014	124	22	2608	27	27 988	29

16	15 658	12	1204	17	94	2015
12	11 176	11	1080	13	75	2016
9	8439	9	887	7	42	2017
15	14 284	11	1080	6	33	2018
3	2 630	2	197	2	11	2019
4	3 621	6	558	2	13	2020
100	95 639	100	9701	100	567	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على إحصائيات الشباك الوحيد اللامركزي لولاية قالمة، ديسمبر 2020.

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح أنّ الشباك سجل منذ إنشائه سنة 2011 مجموع 567 مشروع بتكلفة إجمالية قدرها 95639 مليون دينار جزائري، متوقعا استحداث حوالي 9701 منصب شغل، لكن الملاحظ من خلال هذا الجدول هو التطور البارز في عدد المشاريع المسجلة في الولاية بداية من سنة 2011، حيث تم تسجيل 20 مشروع في هذه السنة بقيمة 817 مليون دينار جزائري وحوالي 197 منصب شغل يتوقع إستحداثه. ليستمر هذا التزايد بوتيرة تصاعدية حتى سنة 2014 والتي تمثل السنة التي سجل فيها الشباك أعلى نسبة مقدرة بنحو 124 مشروع بقيمة 27988 مليون دينار و2608 منصب عمل، ليبدأ بعد ذلك عدد المشاريع في الانخفاض بداية من سنة 2015 ، أين سجل الشباك 94 مشروع في هذه السنة بقيمة 15658 مليون دينار و1204 منصب عمل، لتستمر وتيرة تناقص المشاريع في السنوات الموالية ، 2016، 2017، 2018، إلى غاية سنة 2019 و 2020 أين سجل الشباك أدنى حصيلة منذ إنشائه بنحو 11 و13 مشروع على التوالي.

2.3.4 توزيع المشاريع المحلية لولاية قالمة المصريح بها حسب قطاع النشاط للفترة (2011-2020):

يوضح الجدول الموالي توزيع عدد المشاريع المحلية لولاية قالمة المصريح بها حسب قطاع النشاط للفترة (2011-2020):

الجدول 3: توزيع المشاريع المحلية لولاية قالمة المصريح بها حسب قطاع النشاط للفترة (2011-2020)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	عدد العمال	النسبة (%)	التكلفة (مليون دج)	النسبة (%)
فلاحة	21	3.70	394	4.06	1 938	02
أشغال	68	11.99	603	6.22	6997	07

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كخيار استراتيجي لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة ولاية
قائمة خلال الفترة (2011-2020)-

73	69 778	66	6380	29.28	166	صناعة
02	1 585	1.64	159	1.94	11	صحة
05	5 335	7.97	773	44.62	253	نقل
08	8 252	11	1073	4.41	25	سياحة
02	1 754	3.29	319	4.06	23	خدمات
0	0	0	0	0	0	تجارة
100	95 639	100	9701	100	567	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على إحصائيات الشباك الوحيد اللامركزي لولاية قلمة، ديسمبر 2020.

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- في المجال الإنتاجي: الملاحظ أن قطاع الصناعة يستحوذ على أعلى نسبة بنحو 166 مشروع، إذ تقدر تكلفة إنجاز هذه المشاريع بنحو 69778 مليون دينار أي نسبة 73 %، حيث يستحدث حوالي 6380 منصب عمل، أي حوالي نسبة 66% من مجموع مناصب العمل المتوقع استحداثها. الأمر الذي يبيّن خصوصية المنطقة وتوجه الشباب إلى إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في هذا المجال منها صناعة البلاستيك، صناعات كيميائية، في حين نجد قطاع الأشغال العمومية والبناء في المرتبة الثانية بنحو 68 مشروع مسجل بقيمة 6997 مليون دينار، حيث يستحدث حوالي 603 منصب عمل أي حوالي نسبة 6.22% من مجموع مناصب العمل المتوقع استحداثها. أما في المرتبة الثالثة نجد قطاع الفلاحة، فعلى الرغم من أن ولاية قلمة تعتبر منطقة فلاحية بامتياز إلا أن هذا القطاع لم يسجل سوى 11 مشروع من إجمالي 567 مشروع، أي ما نسبته 3.7 % فقط بقيمة 1 938 مليون دينار، حيث يستحدث حوالي 394 منصب عمل أي حوالي نسبة 4.06% من مجموع مناصب العمل المتوقع استحداثها. ويحدث هذا بالرغم من الطابع الفلاحي للولاية، إذ لا تعكس الإمكانيات الفلاحية واقع الاستثمار المتوقع في هذا القطاع، ويعزى ذلك إلى قلة توجه المستثمرين إلى الفلاحة كزراعة الخوخ، استغلال الغابات والميول إلى الاستثمار في قطاعات خدمية ذات ربح سريع...

- في المجال الخدمي: يلاحظ أن قطاع النقل قد اعتلى الترتيب، حيث سجل أكبر عدد من المشاريع بحوالي 253 مشروع أي ما يمثل نسبة 44.62 % من مجموع المشاريع المسجلة وبقيمة 5335 مليون دينار، إذ يستحدث حوالي 773 منصب عمل أي حوالي نسبة 7.97% من مجموع مناصب العمل

المتوقع استحداثها. ويتّضح أنّه القطاع الأكثر استقطاباً للاستثمار، فهو يعدّ أكثر جذب ويحقّق عائد الربح السريع عكس القطاعات الإنتاجية الأخرى.

ويليه قطاعي السياحة والخدمات بنحو 25 و 21 مشروع لكليهما على التوالي، وقدّرت قيمة الإنجاز بنحو 8252 و 1938 مليون دينار جزائري لكلا القطاعين على التوالي، قدرت عدد المناصب في كلا القطاعين 1073 منصب عمل و 319 منصب عمل على التوالي 11% و 3.29%.

أما قطاع الصحة سجّل نحو 11 مشروع بقيمة 1 585 مليون دينار، كما يستحدث حوالي 159 منصب عمل أي حوالي نسبة 1.64% من مجموع مناصب العمل المتوقع استحداثها. حيث يعود ضعف هذا القطاع في الولاية إلى عدم إقبال المستثمرين المحليين على هذا النوع من المشاريع، وكذا سيطرة قطاع الصحة العمومية على معظم خدماته. وأخيراً قطاع التجارة بالرغم من أهميته إلا أنّه لم يسجل أي منصب لعدم إنشاء مؤسسات في هذا القطاع.

3.3.4 توزيع المشاريع المحلية لولاية قالة المصريح بما حسب القطاع القانوني للفترة (2011-2020):

يوضح الجدول الموالي توزيع المشاريع المحلية لولاية قالة المصريح بما حسب القطاع القانوني للفترة (2011-2020):

الجدول 5: توزيع المشاريع المحلية لولاية قالة المصريح بما حسب نوع القطاع القانوني للفترة (2011-2020)

القطاع القانوني	عدد المشاريع	النسبة (%)	عدد العمال	النسبة (%)	التكلفة (مليون دج)	النسبة (%)
خاص	562	99.12	8763	90.33	79 142	82.75
عام	4	0.71	77	0.79	429	0.44
مختلط	1	0.18	861	8.88	16 068	16.8
المجموع	567	100	9701	100	95 639	100

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على إحصائيات الشباك الوحيد اللامركزي لولاية قالة، ديسمبر 2020.

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتّضح أنّ المشاريع الخاصة تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي المشاريع، حيث تمثل نسبة 99.12%، حيث يعكس هذا التوجه العام للدولة نحو اقتصاد السوق، وتشجيع الخواص، أما القطاع العام سجّل 04 مشاريع فقط من إجمالي 567 مشروع، وهو ما يدل على

قلة المشاريع العمومية في الاستثمار بصفة عامة، وكذا سياسة الدولة المتمثلة في التخلي على الاستثمار في القطاع العام وحل رأسمال أغلب المؤسسات العمومية.

5.3.4 توزيع المشاريع المحلية لولاية قائمة المصريح بها حسب مصدر رأس المال للفترة (2011-2020):

يوضح الجدول الموالي توزيع المشاريع المحلية لولاية قائمة المصريح بها حسب مصدر رأس المال للفترة (2011-2020):

الجدول 6: توزيع المشاريع المحلية لولاية قائمة المصريح بها حسب مصدر رأس المال للفترة (2011-2020)

المشروع الاستثماري	عدد المشاريع	النسبة (%)	عدد العمال	النسبة (%)	التكلفة (مليون دج)	النسبة (%)
استثمارات محلية	562	99.29	9159	95.42	88 027	93.07
شراكة	5	0.71	542	4.58	7612	5.68
المجموع	567	100	9599	100	94 578	100

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على إحصائيات الشباك الوحيد اللامركزي لولاية قائمة، ديسمبر 2020.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب المشاريع المسجلة هي مشاريع محلية بنسبة 99.29%، حيث سجل الشباك 526 مشروع محلي بقيمة إجمالية قدرت بنحو 88027 مليون دينار، توفر حوالي 9159 منصب عمل، لكن بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في إطار الشراكة فالشباك سجل فقط 05 مشاريع من إجمالي 567 مشروع، أي ما نسبته حوالي 0.71% فقط، وذلك بقيمة 7612 مليون دينار جزائري، مع استحداث نحو 542 منصب عمل. وبالتالي فهي تمثل نسبة ضئيلة جدا على مستوى إقليم ولاية قائمة، مما يوحي أنّ التحفيزات الممنوحة في إطار قوانين الاستثمار لا تكفي فقط لجذب الاستثمار الأجنبي، بل تحتاج أيضا إلى مناخ ملائم أكثر جاذبية.

5. خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية مناقشة دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كخيار استراتيجي لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع الإشارة إلى ولاية قائمة خلال الفترة (2011-2020)-.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أهم الآليات الداعمة لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم امتيازات جبائية في مرحلة الإنجاز وإعفاءات ضريبية في مرحلة الاستغلال؛ لكنها لا تقدم تمويل مباشر ولا تتدخل كوسيط لدى البنوك، على غرار الهيآت الداعمة الأخرى؛
- شكّلت التحفيزات الجبائية التي قدمتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ولاية قلمة عاملاً أساسياً في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأداة مهمة لجلب وتشجيع الإستثمارات، حيث تمكنت من مرافقة 567 مؤسسة خلال الفترة (2011-2020)، وذلك بتكلفة إجمالية قدرها 95639 دج، وهم ما يبرز الدور الفعلي للوكالة الوطنية في ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ساهمت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال مختلف الإجراءات والقوانين التشريعية والتنظيمية في رفع مستويات التشغيل والتقليص من البطالة في ولاية قلمة بهذه المؤسسات، حيث استحدثت نحو 9701 منصب شغل خلال نفس الفترة، وذلك في مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- استحوذ قطاع النقل على أغلب المشاريع المسجلة، وهو ما يعكس غياب ثقافة الاستثمار في مختلف القطاعات الأخرى والتي تخلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني، مما يبين حرص المستثمرين في التوجه إلى نشاطات التي تدر أرباحاً مباشرة وسريعة؛
- ولاية قلمة وبالرغم من أنها ولاية فلاحية وسياحية بالدرجة الأولى، إلا أنه يلاحظ إجماع كبير على الاستثمار في هذه القطاعات الواعدة؛
- أغلب المؤسسات المنشأة هي مؤسسات تابعة للقطاع الخاص، مما يعكس التوجه العام للدولة نحو اقتصاد السوق، ومنه توجه الدولة لتشجيع الاستثمار فيه على حساب القطاع العمومي.
- وفي ضوء النتائج المتوصل إليها؛ نقدم التوصيات التالية:
- تقديم تحفيزات إضافية وإعادة توجيه المستثمرين إلى التوجه نحو القطاع الفلاحي بالنظر إلى توفر الولاية على بيئة ملائمة للفلاحة؛
- العمل على إحداث آليات لتمويل المستثمرين إلى جانب التحفيزات والامتيازات الجبائية الممنوحة؛

-استقطاب المستثمرين للاستثمار عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بواسطة الإعلام والتوجيه والتكوين والمرافقة؛

- انجاز منصة إلكترونية للوكالة، والتي ستكون حلقة وصل بين المستثمر وجميع الإدارات، كما سيسمح للوكالة بمتابعة كل خطوات المستثمر على مستوى المصالح الإدارية ومعرفة كل العراقل التي يمكن أن تعيق المشاريع الاستثمارية؛

-تنظيم مسابقات ومعارض بالشراكة مع الوكالات الوطنية الداعمة الأخرى، وكذا البحث في كيفية الاستفادة من تجارب بعض الدول في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

6. قائمة المراجع:

1) البوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات، (2022)، مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

http://www.jecremonentreprise.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=1326&Itemid=589&lang=ar (consulté le 13/04/2022)

2) البوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات، (2022)، نبذة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

http://www.jecremonentreprise.dz/index.php?option=com_content&lang=ar (consulté le 13/04/2022)&Itemid=588&id=1325&view=article

3) الجريدة الرسمية، (2001)، قانون رقم 01-18 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، صفحة 5؛ 6.

4) الجريدة الرسمية، (2006)، المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 356/06 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، العدد 64، الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

5) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، (2020)، الامتيازات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages> (consulté le 11/12/2020)

- (6) أيمن علي عمر، (2006)، إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل بيئي مقارنة، مصر، دار الثقافة الجامعية.
- (7) حكيم شبوطي، (2008)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد2، الصفحات 9-29.
- (8) خوني رابع، وحساني رقية، (2008)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها (الإصدار 1)، مصر، دار إيتراك للنشر والتوزيع.
- (9) عناني، ساسية، (2014)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة ولاية قالم، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد16، الصفحات 91-112.
- (10) عمrani، سفيان، (2017)، واقع وتحديات التنمية المحلية في ولاية قالم: قراءة في المقومات الفلاحية والسياحية، مجلة المعيار في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، العدد18، الصفحات 245-258.
- (11) أحمد ميلي، سمية، (2020)، دور حاضنات الأعمال في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : حالة الجزائر، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد5، العدد2، الصفحات 39-57.
- (12) عبد الصمد، سميرة وشوشان سهام، (2020)، المرافقة المقاولاتية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: مشتلة المؤسسات - محضنة باتنة نموذجاً، مجلة المقاولاتية والنمو الاقتصادي، المجلد2، العدد3، الصفحات 54-69.
- (13) علوني، عمار، (2010)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد10، الصفحات 171-196.
- (14) عبده أبو سيد أحمد، فتحي السيد، (2005)، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية (الإصدار 1)، مصر، مؤسسة شباب الجامعة.
- (15) العطية، ماجدة، (2004)، إدارة المشروعات الصغيرة (الإصدار 2)، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- (16) جواد، نبيل، (2006)، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (الإصدار 1)، الجزائر، الجزائرية للكتاب.